

دول مجلس التعاون الخليجي وإصلاح نظم تسعير الطاقة: صياغة واستغلال أطر التعاون الدولية

توم موغينوت، سبتمبر 2017

- إصلاح نظم تسعير الطاقة هو حقيقة واقعة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر. ولكن السؤال الأبرز هو كيفية تحقيق الاستقرار في هذا الانتقال. تسعى معظم دول مجلس التعاون الخليجي بنشاط في الوقت الحاضر لتنفيذ إصلاحات في نظم تسعير الطاقة المحلية. وهناك اختلافات ملحوظة في الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الدولية، ومن ثم هناك اختلاف في وتيرة وأسلوب تنفيذ إصلاحات معقولة. ولا تزال المزايا العينية والتوظيف في القطاع العام الطريقة الأهم لتوزيع الثروة. وبما أن الحكومات تدرك هذه الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بها، فإنها تبحث عن سبل لحدوث انتقال سلسل ومُستقر.
- هناك ثلاثة أشكال رئيسية للتعاون الدولي بشأن إصلاح نظم تسعير الطاقة: تتفاوت درجات أهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وهي: (1) فرض الشروط و(2) صياغة السياسات الدولية حول إصلاحات نظم تسعير الطاقة بما في ذلك المناقشات في العديد من المحافل والمؤسسات الدولية و(3) المساعدات الفنية التي تقدمها المؤسسات الدولية لدعم إصلاحات نظم تسعير الطاقة المحلية بوسائل عملية.
- ينبغي أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي مع المؤسسات الدولية لضمان أن شروط إصلاح نظم تسعير الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُمكن تنفيذها من الناحية السياسية. الشروط التي تفرضها الجهات المانحة ليست لها أهمية فيما يتعلق بالإصلاحات المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن لها أهمية في سياق البيئة السياسية الإقليمية لأنها تكون في الغالب شرطاً لحصول الدول المستوردة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على قروض. ولما كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية للعديد من دول مجلس التعاون الخليجي هو ضمان الاستقرار السياسي في المنطقة الإقليمية، فإن المزيد من التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات الدولية يُمكن أن يضمن تحقيق نتائج أفضل من هذه الشروط.
- ينبغي أن تبادر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر في المناقشات الخاصة بصياغة القواعد والمعايير في مختلف المحافل الدولية التي تناقش سياسات تسعير الطاقة.
- تُدرك دول مجلس التعاون الخليجي المساوئ الناجمة عن أسعار النفط المنخفضة، ولكنها ترغب أيضاً في أن يتضمن النقاش إدراكاً للأهمية الاجتماعية والسياسية لهذه الأسعار المنخفضة. وفي الكثير من المحافل، تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن أسعار الطاقة المنخفضة لها بعض التأثيرات السلبية ولكنها تسعى لتحقيق التوازن في هذا النقاش من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تنهض به نظم تسعير الطاقة في توزيع الرعاية الاجتماعية. ولذا، فإنه من المفيد فهم إصلاح نظم تسعير الطاقة في سياق عملية أشمل للإصلاح الاقتصادي تتناول ضرورة توزيع الرعاية الاجتماعية على مستحقيها. وهذا النوع من الإصلاح هو عملية متوسطة المدى.
- يُمكن أن يُنظر إلى الجهود السريعة لوضع المعايير باعتبارها تدخلاً خارجياً، وأنها لا تراعي الاعتبار الواجب لتعقيد الظروف السياسية المحلية. تسعى العديد من الجهود في المؤسسات الدولية ومنها مجموعة العشرين، وأصدقاء إصلاح سياسات دعم الوقود الأحفوري ومنظمة التجارة العالمية إلى إدراج دعم الوقود الأحفوري ضمن السياسات السيئة التي لا بد من إصلاحها فوراً. وهذه النظرة لا تستوعب بما يكفي الأهمية السياسية المحلية لتوفير منتجات الطاقة بأسعار منخفضة في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول.
- يمكن أن تبادر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر في طلب نقاش أكثر توازناً يركّز على جهود إصلاح عملية وعلى بناء القدرات. فدول مجلس التعاون الخليجي لا تعارض إصلاحات نظم تسعير الطاقة، ولكنها تدعو إلى تركيز نقاشات السياسات الدولية على كيفية المضي قدماً في الإصلاح بوسائل عملية. وهذه الدعوات حتى الآن متفرقة، وغالباً ما تكون في إطار رد الفعل على جهود وضع المعايير.

• ينبغي أن تسعى دول مجلس التعاون الخليجي بنشاط أكبر للحصول على مساعدات فنية من المؤسسات الدولية. فالمؤسسات الدولية لديها خبرات راسخة ومتنوعة في إصلاحات نظم تسعير الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي البلدان المُصدّرة للوقود. وحتى الآن، لا يوجد تعاون وثيق بين دول مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات الدولية لتيسير إصلاحات نظم تسعير الطاقة.

• المؤسسات الدولية لديها خبرات عملية ومجموعات من الخبراء المتخصصين في مختلف جوانب إصلاح نظم التسعير وهي خبرات وكفاءات قد يفترق إليها الاستشاريون. إذا كان سقف الطموح عالياً لدولة ما في الإصلاح، فإن إصلاحات نظم التسعير تُصبح أكثر تعقيداً وقد لا يمتلك الاستشاريون الأفراد الأدوات اللازمة أو الخبرات المطلوبة لمعالجة الأشكال المعقدة للمشكلات المتداخلة. ولكن المؤسسات الدولية نفذت برامج واسعة للمساعدات الفنية في مجال إصلاح نظم التسعير، ولديها شبكة واسعة من الخبراء والاستشاريين التي يمكنها التعاون معهم لدعم بناء القدرات في قضايا منها إستراتيجيات الإصلاح، ومحاكاة السيناريوهات، وتدبير تخفيف حدة آثار الإصلاح، وتجميع البيانات الاجتماعية، والحملات الإعلامية.

• أثبت البنك الدولي، وبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المتخصصة وعيها وتقديرها للظروف السياسية المحلية. فعندما تشجع هذه المؤسسات في تقديم المساعدات الفنية، فإنها تتعاون في الغالب بشكل مباشر مع استشاريين محليين لديهم رؤية أعمق عن الظروف المحلية. وعندما لا تتضمن المساعدة تقديم أي قروض، فإن الحكومات يمكنها أن تسيطر سيطرة كاملة على برنامج المساعدات الفنية. ويمكن أن تتولى دول مجلس التعاون الخليجي مباشرة مع المؤسسات الدولية من خلال برنامج الخدمات الاستشارية واجبة السداد، والذي يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان عالية ومتوسطة الدخل. كما يمكن أن تحدد دول مجلس التعاون الخليجي مؤسسة محلية واحدة لتتولى مسؤولية "تجميع الدروس المستفادة" من خبرات المؤسسات الدولية، ثم تطلع هذه المؤسسة بدور استشاري رئيسي في خطط إصلاح نظم الطاقة.

• ينبغي أن تنظر دول مجلس التعاون الخليجي بعين الاعتبار إلى إنشاء قاعدة إقليمية للدروس المستفادة في إصلاحات نظم تسعير الطاقة. لا تزال هناك إمكانات هائلة غير مستغلة في التعاون الإقليمي بشأن إصلاحات نظم التسعير. وكوّنت العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج خبرات عملية حول جوانب مختلفة من إصلاح نظم التسعير ومنها آليات التحويلات النقدية، والحملات الإعلامية، ومحاكاة قطاع الطاقة. ولا يوجد منتدى إقليمي أو جهة إقليمية تتولى تسجيل وتبادل الدروس العملية الناتجة عن هذه الخبرات. البنك الإسلامي للتنمية هو إحدى الجهات المرشحة للاضطلاع بهذا الدور، ولكنه لا يشارك حتى الآن في سياسات إصلاح نظم التسعير. من الممكن أن تنهض دول مجلس التعاون الخليجي بدور نشط في إنشاء مثل هذه القاعدة الإقليمية للدروس المستفادة.